اذا كانت هذه الوسائل لا تقود الى تصعيد الامور نحو الصدام النووي[٢١].

وأكد الاتحاد السوفياتي ان النظرة القديمة، التي تعتبر الصدامات الاقليمية انعكاساً للصدام بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي، هي نظرة خاطئة. فالصراعات الاقليمية ينبغي ان ترتدّ، في جانبها الاعظم، الى العوامل المتفاعلة، أو الكامنة، داخل الاقاليم المستَغلّة ذاتها، أي الى الجذور الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية على صعيد القوى المتصارعة. وهنا، فان العوامل والقوى الخارجية، بما فيها طبيعة النظام الدولي، ليس من شأنها سوى اذكاء هذه الصراعات واستغلالها. وعلى هذا الاساس، ينبغي ان تكفّ الدولتان العظميان عن استغلال الصراعات الاقليمية لتأكيد وجودهما العسكري، هنا أو هناك. وفي هذا السياق، يسعى الاتحاد السوفياتي الى سحب قوّاته من الخارج، ويدعو الولايات المتحدة الاميركية الى ان تحذو حذوه[٢٢].

الانفراج والصراع العربي ـ الاسرائيلي

ممّا لا شك فيه ان مختلف التغيّرات والمقولات الجديدة في طبيعة النظام الدولي، التي أشرنا اليها، قد أخذت تفرض تداعياتها على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بحكم تأثّره المستمر بطبيعة هذا النظام. وسوف نحاول، في هذا الموضع، اختبار بعض أبرز التأثيرات في الجوانب العسكرية، والسياسية، والفكرية، من الصراع، محاولين، قدر الامكان، تجنّب اصدار الاحكام المسبقة، ومستهدين بما أبرزته الوقائع خلال السنوات القليلة الماضية من عمر النظام الدولي في مرحلة «الانفراج الكبير» المتفاعلة على القمّة.

الانعكاسات العسكرية

كانت المساعدات العسكرية، من جانب القوتين العظميين، الى طرفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتمّ في اطار فكرة التوازن العسكري الاقليمي في الشرق الاوسط؛ وفي ذلك استمرار لفكرة التوازن العسكري بين الشرق والغرب. لكن هذه الفكرة أضحت، في ظل التفكير السوفياتي الجديد، وطور الانفراج على طريق التعاون، غير ذات معنى؛ كما ان هناك مساعي حثيثة للتخفيض المتبادل للتسلّح بين القوتين العظميين، وتوجيه النفقات الى الجوانب المدنية، وبخاصة من جانب الاتحاد السوفياتي.

في هذا الاطار، برزت مساعي موسكو وواشنطن الى عدم التساهل في نقل التكنولوجيا العسكرية الى دول العالم الثالث، ومنها المنطقة العربية. وهذه التوجّهات تثير، بلا شك، مخاوف الجانب العربي، على أساس ان الاتحاد السوفياتي لم يعد يحبّذ فكرة السعي الى تحقيق التوازن العسكري العربي مع اسرائيل. أمّا الولايات المتحدة الاميركية، فليس لها مصلحة في دعم التسلّح العربي ضد اسرائيل بطبيعة الحال. وللوهلة الاولى، كان المتوقع، والحال كذلك، ان يميل الميزان العسكري أكثر في صالح اسرائيل، بسبب قدرتها على انتاج السلاح المتطوّر، من جهة، وبقاء الباب مفتوحاً أمامها لجلب الاسلحة الاميركية، من جهة أخرى. كذلك، فان توافق قمّة النظام الدولي على تخفيض مبيعات السلاح لساحة العالم الثالث، سعياً الى تهدئة الصراعات الاقليمية، يوسّع المجال أمام تجارة السلاح الاسرائيلية على هذه الساحة. والملاحظ، ان اسرائيل تعدّ من بين الدول العشر الأكثر مبيعاً للسلاح في العالم، وهي تتحرّك على قاعدة الربح المادي، ولا تتورّع عن امداد أي طرف بالسلاح، بما في ذلك العصابات والجماعات الارهابية، طالما يحقق ذلك لها عائداً مجزياً[٢٣].

قد يثار، على هذا الجانب، القول ان الاتحاد السوفياتي لن يتوقف عن امداد العرب